

وفقاً لقراره رقم (4) حول تشكيل لجنة مصغرة حول التوجهات الإستراتيجية لدراسة آلية دعم موارد الصندوق ومراجعة بنود اتفاقية التأسيس، انبثق عنها لجنة فنية تتولى دراسة الجوانب الفنية المتعلقة بزيادة موارد الصندوق والتعديل على اتفاقية التأسيس بحيث ترفع توصياتها للجنة المصغرة. توصلت اللجنة الفنية لعدة استنتاجات وتوصيات كالاتي: الاستنتاجات الرئيسية: تمثل الاستراتيجية المقدمة من الصندوق والمعتمدة من مجلس المحافظين أساساً قوياً لجعل الصندوق ركيزة متينة للاستقرار الاقتصادي في المنطقة العربية. فالاستراتيجية تتضمن عناصر تعزز قدرة الصندوق على دعم سياسات الدول الأعضاء في المعالجة الفعالة للاختلالات الاقتصادية التي يمكن أن تواجهها من خلال التطوير المستهدف لبرامج الاقتراض والإصلاح الاقتصادي بحيث تعالج أسباب الاختلالات الاقتصادية وتقدم في نفس الوقت تمويلاً فعالاً، إضافة للخطوات العملية التي باشرت بها إدارة الصندوق وفريق العمل، تعزيز موارد الصندوق وبعض التعديلات على اتفاقية التأسيس. اعتمد مجلس المديرين التنفيذيين بتاريخ 27-2024-6 مقترحاً قدمه الصندوق لتعزيز كفاءة التوظيف لموارده أسفر عن تعزيز الموارد المخصصة للإقراض بمقدار 910 مليون دولار، كما يتم مراجعة أدوات الاقتراض القائمة ووضع تصورات واضحة لتطويرها لتعرض على مجلس المديرين التنفيذيين لاعتمادها، كما بوشر بتطبيق الاستراتيجيات الجديدة للمعونة الفنية والتدريب والاستثمار، والعمل على مراجعة البناء 3 كما يتم مراجعة آليات تعزيز الإيرادات وكفاءة الانفاق الهيكلي للمؤسسة وتعزيز الموارد البشرية وإطار إدارتها. ترى اللجنة الفنية أن تعزيز موارد الصندوق يحقق منافع كبيرة للدول الأعضاء، حيث سى للدول المقترضة إمكانية الحصول على تمويل ميسر يدعم استقرارها الاقتصادي وقدرتها على اللجوء لأسواق التمويل الدولية ويحسن من وضعها التفاوضي مع المؤسسات المالية الدولية الأخرى. وعلى الرغم من أن الدول التي لا تقتصر عادة من الصندوق تتمتع باقتصادات كبيرة ومتينة، وكذلك الحصول على الواردات بكلف منخفضة. كذلك فإن الاستقرار الاقتصادي هو أساس للاستقرار السياسي والأمني 4 العربية البينية الحالية في المنطقة، وغايتها قد تكون له كلف عالية تفوق بكثير كلفة تعزيز موارد الصندوق. فضلاً عن ذلك فإن تعزيز موارد الصندوق سيقفل الحاجة لقيامها بتوفير تمويل ثنائي كبير للدول العربية التي تقوم بدعمها عادة، حيث يمكن الاعتماد على موارد الصندوق المعززة لتوفير التمويل، ويفسر ما سبق انشاء معظم الترتيبات الدولية والإقليمية بدعم من الدول التي تتمتع باقتصادات كبيرة ومتينة رغم عدم استفادة هذه الدول مباشرة من التمويل الذي تقدمه هذه الترتيبات. وتجدر الإشارة بأن العمل Net Safety Financial قائم على تطوير استراتيجية الصندوق لضمان تعظيم دور الصندوق ضمن شبكة الأمان المالية العالمية وتطوير عمل الصندوق في مجال المشاورات الاقتصادية وبناء القدرات لجميع الدول الأعضاء. ترى الل. من، (GFSN Global) ناحية أخرى، وقد تراجعت هذه النسبة عبر الزمن من حوالي 2.5% عند انشاء 6 عالمي أنشئ تاريخياً الصندوق إلى 10.0% من الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية. هذا وتبلغ النسبة لدى مؤسسة الترتيبات المالية الإقليمية التي تلي الصندوق من حيث حجم الموارد 0%. ويعود ذلك إلى عدم قيام الدول الأعضاء بأي رفع فعال لرأس المال الصندوق منذ تأسيسه منذ حوالي نصف قرن حيث اعتمدت الزيادات السابقة لرأس المال بشكل شبه تام على رزمة الأرباح المتراكمة. آلة قادرة فع أصبح مؤسسة تمويل إقليمي يتطل للإقراض لحوالي 20-25 مليار دولار أمريكي بحلول عام . وقام بتقدير الفجوة التمويلية لها عبر الزمن باستخدام عدد e. من المؤشرات المتعارف عليها دولياً ضمن سيناريوهات متدرجة من حيث شدة الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها